مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 09 / العدد: 01 / السنة: 2022 / ص ص: 982 - 999

الإدارة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المدن الجديدة
- الجزائر أنموذجا-

Environmental management and its role in achieving sustainable development in new cities - Algeria as a model-

تاريخ الإرسال: 2021/03/04 تاريخ القبول: 2022/01/28

حميد بوزيد * Hamid Bouzid
مخبرالأمن الإنساني الواقع: الرهانات والأفاق
جامعة باتنة1 University of Batna1
hamid.hamid@univ-batna.dz

ملخص:

يعتبر نظام الإدارة البيئية كأسلوب اقتصادي وإداري يتم الاعتماد عليه في تحقيق التنمية والاستغلال الأمثل للموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة، وترتكز إدارة البيئة على مجموعة من الأدوات التي تتضمن تقييم الآثار الناتجة عن أنشطة المؤسسات التي تضر بالبيئة ويعتمد أسلوب الإنتاج الأنظف كغيره من الاستراتيجيات الوقائية الأخرى، وبما ان الإدارة البيئية للمدن الجديدة اداة فعالة لحماية البيئة في الأوساط الحضرية والعمرانية بشكل عام فان لها دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال وصولا إلى استدامة المدينة الجديدة ورفاه الافراد.

الكلمات المفتاحية: الإدارة؛ البيئية؛ التنمية؛ المستدامة؛ المدن الجديدة.

* - المؤلف المُراسل.

Abstract:

The environmental management system is considered as an economic and administrative method that is relied upon to achieve the optimum development and exploitation of renewable and non-renewable environmental resources. Environmental management of new cities is considered an effective tool to protect the environment in urban and urban settings in general, and it has an effective role in achieving sustainable development in this field, leading to the sustainability of the new city and the well-being of individuals.

Keywords: *management; Environmental; Development; Sustainable; New cities.*

مقدمة:

إن العالم اليوم وفي ظل التغيرات التي أصبح يتميز بها العصر في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أدى النشاط الصناعي والتطور التكنولوجي في دول العالم خلال السنوات الاخيرة، إلى ظهور العديد من المشاكل البيئية لم تكن مألوفة من قبل، مما يتطلب اساليب جديدة لإدارة بيئية حضرية ناجحة للتعامل مع هذه المشاكل، والاهتمام بالتنمية، وحماية البيئة وتحقيق التوازن الايكولوجي، كما تجدر الإشارة إلى ان التوازن الايكولوجي المنشود يمس حتى الجانب الحضري وبالاخص التوسع العمراني وما يعرف اليوم بالمدن الجديدة التي تتطلب هي الأخرى السير على نهج يحقق التنمية المستدامة في الأوساط الحضرية إلى جانب الحفاظ على البيئة وهو موضوع دراستنا هذه.

- **أهمية الموضوع:** وبتعدد المشاكل البيئية التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الإنسان بشكل خاص وعلى الحياة برمتها وذلك بفعل الأنشطة البشرية المختلفة التي لم تراعي الاعتبارات البيئية وركزت على الاستغلال غير الأمثل مع البيئة والموارد البيئية، وبذلك أصبحت مشكلات البيئية واحدة من أهم المشكلات الكونية المعاصرة التي اهتم بها الفكر الاقتصادي والإداري والاجتماعي والسياسي...الخ ولكل التغيرات السريعة والمتعاقبة كان لابد من ظهور مفاهيم إدارية تجاه إدارة الموارد الاقتصادية، وهذا ما دعا إلى ظهور مفاهيم الإدارة البيئية المعاصرة كأسلوب اقتصادي وإداري يعمل تحت مفهوم نظرية التنمية المستدامة من أجل الحفاظ على موارد البيئة والاستخدام الأمثل والرشيد لها بغية الحفاظ عليها لذا جاء مفهوم الإدارة البيئية كاستجابة دولية لتفاقم المشكلات البيئية وتعددها وتشكل الإدارة البيئية أحد وسائل حماية البيئة، لذا يؤكد الباحثون على الجانب الإيكولوجي والمسائل المرتبطة بشؤون البيئة من خلال الدور المهم الذي تقوم به الإدارة البيئية من خلال مساهمتها في الحفاظ على النظام البيئي ودعم التنمية المستدامة.

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على واقع الإدارة البيئية في المحيط العمراني من خلال إيجاد اساليب ملائمة لإدارتها لتحقق التنسيق والتكامل بين السياسات الحضرية.

- الحفاظ على البيئة الطبيعية والاجتماعية من أجل تحسين ورفع نوعية الحياة في المدن الجديدة بدون سلبية الآثار على النظم الإيكولوجية، وهذا يختلف من بلد إلى آخر وفقا لاقتصادياتها والحالات الاجتماعية.

- **إشكالية البحث:** تتمحور اشكالية البحث في مدى فاعلية وكفاءة مستوى الادارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في المدن الجديدة والحفاظ على البيئة، في ظل التوسع العمراني المتسارع والغير منظم.

- **منهج البحث:** يعتمد البحث على المنهج الوصفي، الذي من خلاله نسلط الضوء على مفهوم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة في المدن الجديدة.

- **تقسيم الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين كما يلي:

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للإدارة البيئية والتنمية المستدامة في المدن الجديدة.

المحور الثاني: انعكاسات الإدارة البيئية على التنمية المستدامة في المدن الجديدة.

- **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من خلال الأهمية التي تحتلها الإدارة البيئية سواء في كونها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها، وكونها تلبي احتياجات التنمية المستدامة، ومقدرتها في الحفاظ على عناصر النظام البيئي على الاستمرار دراسة وتحليل الوضع البيئي والإدارة البيئية وتقييم سير عملها وتشخيص المشاكل التي تواجه البيئة والتي تقف أمام تطورها.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة البيئية والتنمية المستدامة في المدن الجديدة

أولا: مفهوم الإدارة البيئية

تؤدي بعض سلوكيات الإنسان إلى تلوث البيئة والإضرار بها ضررا بالغا يمتد إلى تسرب المواد الكيميائية السامة وتضرر الاراضي من النفايات الصناعية والعسكرية زاد من متطلبات حماية البيئة لذا برز مفهوم الإدارة البيئية كأحد المرتكزات للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. (1)

1- تعريف الإدارة البيئية:

إنه لمن الضروري وقبل وتاصيلا للمفاهيم وجب تبيان التعاؤيف الفقهية والقانونية للإدارة البيئية.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تعددت التعاريف الفقهية حيث عرفها رعد حسن الصرن على انها: الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية إقليمية أو عالمية والموضوعة من أجل حماية البيئة، وتتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد[2].

عرف مفهوم الإدارة البيئية وفق الأمم المتحدة على أنها: وضع السياسات البيئية وخطط العمل من أجل الحد من مخلفات النشاط الصناعي الإنساني، لكافة مراحل الإنتاج، من الحصول على المواد الأولية إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به، تنفيذ كافة الإجراءات الرقابية، مع التركيز على التكاليف والآثار الضريبية لهذه الإجراءات إضافة إلى كيفية استخدام الموارد[3].

أما العالم Grolasse عرفها على أنها: "الإدارة التي هي من صنع البشر والتي تركز حول النشاطات الإنسانية، وعلاقاته بالمحيط الفزيائي والأنظمة البيولوجية المتأثرة وتهتم جوهر الإدارة البيئية في التحليل أو الفهم والسيطرة المسموح بها للإنسان لكي يستمر في تطوير التكنولوجيا بدون تغيير في النظام الطبيعي[4].

من مجمل التعاريف المقدمة نخلص إلى مفهوم شامل للإدارة البيئية على انها عبارة عن إجراءات الإدارة ومسؤولياتها، وسياساتها، وممارساتها، ومواردها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الأمور البيئية، ويحدد نظام الإدارة البيئية في المدن الجديدة استراتيجية المشروع الحضري اتجاه القضايا البيئية، واهداف برامج السياسة البيئية، وتطوير برامج الأداء البيئي في الأوساط الحضرية تماشيا مع التوسع العمراني المتسارع وهذا هو التعريف الأرجح للإدارة البيئية في المدن في راينا.

وما يمكن الإشارة اليه في هذا العنصر ان مفهوم الإدارة البيئية يختلف عن مفهوم إدارة البيئة، فالاول يعني وضع السياسات البيئية وخطط العمل من أجل بينما الثاني هو عملية تهدف إلى الحفاظ على خدمات النظام البيئي الرئيسية واستعادة الموارد الطبيعية مع تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأجيال الحالية والمقبلة.[5].

2- خصائص الإدارة البيئية:

وللإدارة البيئية كغيرها من اليات حماية البيئة خصائص ومميزات يجب التطرق اليها من خلال بحثنا هذا.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وانطلاقا من مفهوم الإدارة البيئية نستنتج انها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تمكنها من القيام بوظائفها وتتمثل في النقاط التالية:[6].

- قبول الإدارة التعامل مع المتغيرات بوصفها جزء محوري من نشاطها.
- الانسجام بين المنظمة والتعامل مع الغير داخليا وخارجيا.
- القدرة على فهم وتحليل واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- القدرة على التفاعل بين موارد المنظمة البشرية، والمادية والاتجاه نحو القدرات التنافسية مع الغير
- بناء فريق العمل الجماعية لضمان مشاركة الجميع.
- استثمار رأس المال البشري في الإبداع والابتكار الفعال.
- أداء الاعمال من منظور الجودة الشاملة.

3- وظائف الإدارة البيئية:

يمكن إبراز أهمها في الآتي:

أ- السياسة البيئية: والمقصود هنا وضع سياسة بيئة واضحة تتضمن مبادئ والأهداف التي لها صلة بالأداء البيئي الشامل للمشاريع الحضرية والالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية ومدى الالتزام بالتحسين المستمر للحد للحفاظ على البيئة العمرانية والحفاظ على استدامتها.

ب- التخطيط: تعد الخطوة الأولى لإنجاز سياسة المشاريع الحضرية العمومية، ويتم عن طريقها تحديد الأوجه البيئية لأكثر أهمية ثم تحديد الضوابط القانونية المتوافقة معها، وإعداد خطة عمل لإنجازها وفق المطلوب وبما يتناسب والمعلومات المستخدمة[7].

ج- التنفيذ والتشغيل: المقصود هنا تطوير القدرات البشرية وآليات الدعم لتحقيق السياسات البيئية وأهدافها بما يتماشى والموازنة بين انشاء المشروع الحضري المبرمجة من طرف الدولة والحفظ على البيئة [8].

4- أهداف الإدارة البيئية:

تهدف الإدارة البيئية إلى توجيه سلوكيات الإنسان للحد من تلويث البيئة والإضرار بها وفي نفس الوقت لا تهمل سعي المجتمعات الاستفادة التكنولوجية المتطورة النظيفة بصورة تلبي احتياجات الأجيال وتعاظم الربحية والاستفادة من قاعدة الموارد الطبيعية

وصيانتها ونذكر منها ما يلي: [9]:

أ- الاستفادة من التكنولوجيا النظيفة التي لا تتعارض مع المقاييس البيئية العالمية، ولا يتم ذلك إلا من خلال تضمين ثقافة الحفاظ على البيئة في خطط وسياسات مشاريع التوسع العمراني والتجمعات السكنية والمدن الجديدة.

ب- رسم وتبني الممارسات التنموية في الإدارات العمومية ثم وضع تصورات عن حلول المشكلات البيئية القائمة في مجال العمران ورسم خطط لتبني هذه المشكلات البيئية في المشاريع العمرانية في المستقبل.

ج- تساعد الإدارة البيئية في مجال العمران على وضع الخطط والمناهج والاستراتيجيات الواجب اتباعها في تجسيد المشاريع الحضرية ومشاريع المدن الجديدة بطريقة نحافظ من خلالها على البيئة ونحقق الاستدامة البيئية.

ثانيا: التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة تضافر جهود المنظمات والخبراء إذ تم التركيز على أهمية البعد البيئي إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي باعتبار الجانب البيئي ضرورة للوصول إلى التنمية المستدامة[10]. صدر تقرير الأمم المتحدة حاملا اسم برونتلاند، عام 1987م والذي ينص على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال في المستقبل، حيث تعطي الاعتبار إلى حاجيات المجتمع الحالي مع الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة [11]. ويعود الفضل للباحثان محبوب الحق، أمرتاياس، أول من صاغا مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية الإنسان لأنه صانع التنمية وهدفها. إذ تتعامل مع الجوانب البشرية والإيكولوجية والاجتماعية والتكنولوجيا.

تعد التنمية المستدامة المفهوم الرئيسي لمؤتمر قمة الأرض الذي انعقد عام 1992م في ري ودي جانيرو والذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21، التي حددت معايير تحقيق التنمية المستدامة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. والتنمية المستدامة حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

للأجيال الحالية والمستقبلية.[12]

إن التنمية المستدامة هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية والتكنولوجيا وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته[13]. ومن خلال كل هذه التعاريف يمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية لحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة وضمان متطلبات الأجيال المقبلة، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام للموارد الخاصة في حالة المورد غير المتجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة. إنها تنمية بعيدة المدى لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال الإدارة السليمة للبيئة ومن هنا ندرك أنه ليس هناك اتفاق محدد حول تعريف التنمية المستدامة ولكن جميعها تؤدي إلى نفس المفهوم وهو: الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة وهناك أربعة ارتباطات يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة وهي[14]:

الأول: ارتباط الإنسان بالأرض وبالتكوين المجتمعي وهو يشكل الأساس الذي يقوم عليه العمل التنموي.

الثاني: ارتبط التخطيط والتنظيم بمبدأ التنمية الإنسانية، فالإنسان هو المنطلق ومبدأ توزيع النمو والإمكانيات المتوفرة ويجب أن يكون ارتباط التكوين المجتمعي في واقعه الحياتي وبمختلف عناصره ارتباطا مباشرا.

الثالث: ارتباط بالبرامج المتنوعة التي تساعد الباحثين والمخططين في اتخاذ القرار.

الرابع: ارتباط خبرات الماضي مع خبرات الواقع الحالي بإمكانيات بناء المستقبل.

2- أسس التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من الأسس والمبادئ من أجل تحقيق أهدافها ومن أهمها:

أ- أن تأخذ بنظر الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والهدر على اعتبار إنهاء تنمية وشراكة بين الجيل الحاضر وأجيال المستقبل.

ب- إن الهدف من التنمية هو التوزيع العادل لعائدات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي لشرائح المجتمع وتكوين جسور الربط بين برامج التنمية والحفاظ على عناصر البيئة الطبيعية.

ج- مراجعة أنماط المشاريع الاستثمارية الحالية وتشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة "صديقة البيئة" للحد من مظاهر الاختلال بالتوازن البيئي والحفاظ على ديمومة قاعدة الموارد الطبيعية.

د- إنها تنمية تدعو ليس فقط إلى تغيير أنماط الاستهلاك لتجنب التبذير وكذلك إلى تعديل أنماط الاستثمار الحضري الأنظف وتقليل استهلاك الموارد.

هـ- لا بد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

و- استخدام التكنولوجيا المتطورة للنظم الإنتاجية التي ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية واستدامة الموجود منها لتجنب انهيار مقومات التنمية الحضرية مستقبلا.

3- أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعاد وجوانب متشابكة ومتداخلة فيما بينها من أجل رسم صورة واضحة الملامح للحفاظ على عناصر البيئة ويمكننا تبيانها في أبعاد مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وكل بعد منها يتكون من مجموعة عناصر. (15)

أ- البعد الاقتصادي: ان التنمية المستدامة تتطلب ترشيد المناهج الاقتصادية ويفسر الفكر الكلاسيكي التنمية المستدامة باستمرارية الموارد الطبيعية المتعددة لدعم البنية الاقتصادية لتحقيق الرفاه للمجتمع.

ب- البعد الاجتماعي: وما يمكن قوله ان هذا البعد يتكز أساسا على مناهضة البطالة والفقر، كما يركز على فكرة تنمية البشر من خلال التكوين الفعال والمستمر للموارد البشرية.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ج- البعد البيئي: ويرتكز هذا العنصر على ادراج البعد البيئي في عملية التنمية سواء ارتبط بالتعمير أو التصنيع وكذا الاهتمام بالنمط الجمالي للمدن الجديدة والعمران الحضري وذلك دائما في اطار ربط التكنولوجيا الصديقة للبيئة بالتنمية.

د- البعد التكنولوجي: وما يستفاد من هذا البعد هو تحول التنمية المستدامة إلى تكنولوجيات انظف واكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى ادنى حد وذلك في اطار تحقيق الاستدامة البيئية.

ثالثا: مفهوم المدن الجديدة

يختلف مفهوم المدن الجديدة كما هو متناول عن المفهوم التقليدي للمدينة اذ أصبحت المدينة موضوع اهتمام بالغ للعديد من المختصين في هذا المجال وقد كانت هناك العديد من المحاولات من اجل إيجاد تعريف شامل لها.

فقد تم تعريف المدينة فقهيا بأنها المركز الذي تنتشر فيه مظاهر الحيات الحضرية إلى اقصى الجهات من الأرض ومنها ينفذ القانون المطبق على جميع الناس وهذا ما جاء به تعريف الفقيه وارث، اما الفيه بارك فقد ذهب إلى اعتبار المدينة مكانا طبيعيا لإقامة الانسان المتحضر، وصورها على انها منطقة ثقافية لها أنماط ثقافية خاصة بها.

أما المفهوم التشريعي للمدينة فقد تم النص عليه في المادة 03 من القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والتي تطرقت إلى تعريف كل من:[16]

1- الحاضرة الكبرى: هي التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل 300.000 نسمة ولها القابلية لتطوير وظائف دولية زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية.

2- المساحة الحضرية: الإقليم الذي يجب اخذه بعين الاعتبار بهدف التحكم في تنمية حاضرة كبرى وتنظيمها.

3- المدينة الكبرى: تجمع حضري يشمل على الأقل 100.000 نسمة.

كما عرفها القانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في مادته 04 التي اعتمدت طريقة إحصائية تعتمد على تحديد السكان طبقا لكل نوع كما يلي:

4- المدينة المتوسطة: وهي تجمع حضري يشمل ما بين 50.000 و100.000 نسمة.

5- المدينة الصغيرة: اذا كان التجمع الحضري يشمل ما بين 20.000 و50.000 نسمة.

وعلى غرار ذلك تم تعريف المدن الجديدة تشريعيا بانها تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة كما جاء في القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، اما القانون رقم: 08/02 المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها فقد عرف المدن الجديدة في مادته 03 بانها كل تجمع بشري ذي طابع حضري مبرمج في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري لما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز، اما القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة الجديدة فقد عرف المدينة الجديدة بانها تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

المحور الثاني: انعكاسات الادارة البيئية على التنمية المستدامة للمدينة الجديدة في الجزائر

ان للإدارة البيئية دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وكذا تحقيق الاستدامة البيئية بشكل خاص في المدن الجديدة وهذا ما نبرزه فيما يلي:

أولا: اهداف الإدارة البيئية للمدن الجديدة في إطار التنمية المستدامة

إن تفحص التاريخ الطويل لعلاقات التفاعل المتبادلة بين البشر، تشير إلى تزايد درجات التأثيرات البشرية على البيئة لذلك فإن ما حدث من تدهور خطير للبيئة في عصرنا الراهن، لم يكن سوى نتاج لاستخدام الإنسان لقدراته في التأثير على البيئة وفي استنزاف مواردها، دون الأخذ في الاعتبار بالنتائج والآثار السلبية المضرة به، وبمحيطه البيئي، وذلك ما يتم في ظل ما يعرف بالتنمية التقليدية، وهذا ما أدى إلى ظهور سياسة المدن الجديدة التي انبثقت عن السياسة العامة التي انتهجتها الدولة على مستوى المجال الحضري اين أدرجت الدولة البعد التنموي في مجال تهيئة الإقليم.[17]

وتهدف الإدارة البيئية إلى وضع الاستراتيجيات الواجب اتخاذها لايجاد الحلول البيئية المناسبة، وخلق فضاءات اكثر استقرارا واستدامة بالتركيز على سياسة التعمير والتهيئة الحضرية والعمرانية وذلك انطلاقا من فكرة انه لا توجد بيئة عالمية مستدامة بدون بيئة عمرانية مستدامة.

وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري ناتج عن التحكم

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

في العمران بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.

وتهدف الإدارة البيئية للمدن الجديدة إلى تحقيق العديد من النتائج على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وكذا على الصعيد البيئي:

1- الأهداف الاجتماعية:

تهدف الإدارة البيئية للمدن الجديدة إلى تحقيق تطلعات المواطنين في المجال الاجتماعي وذلك يتم عن طريق:

- توفير الإسكان المتنوع الذي يلبي الاحتياجات لمختلف الفئات الاسرية المختلفة من حيث العادات والتقاليد الاجتماعية ومن حيث الثقافة وحجم الاسرة.[18]

- مكافحة الآفات الاجتماعية والاقصاء والانحرافات وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطن داخل مدينته وكذا ترقية الاطار المعيشي عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية وكافة احتياجات السكان من الناحية الكمية والنوعية، بالإضافة إلى توفير الخدمة العمومية وضمانها وتعميمها.

- العمل على إعادة رسم الخريطة السكانية وإعادة التوزيع الجغرافي السليم للسكان في تخطيط دقيق إقليميا وعمرانيا.

- ترقية الصحة العمومية عن طريق المحافظة على نظافة المحيط وخلق نوع من الاهتمام البالغ بالنظافة العمومية بوضع سياسة واضحة لتسيير النفايات.

2- الأهداف الاقتصادية:

وتهدف الإدارة البيئية للمدن الجديدة إلى الوصول إلى الأهداف الاقتصادية التالية:

- التوزيع العلمي للنشاطات الاقتصادية والذي يلعب دور هام في ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة الجديدة ويجعلها ذات ابعاد اقتصادية راقية وفعالة في خدمة المدينة والصالح العام.

- الوصول إلى تنمية اقتصادية فعالة تساهم في رفع الدخل الفردي بالإضافة إلى خلق قواعد اقتصادية جديدة تحقق التوازن الاقتصادي على مستوى المدينة، ما ينتج عنه مجتمع جديد يعتمد على النشاط الاقتصادي للمدينة.

- تهيئة الظروف للمشاريع في المجال الصناعي والخدماتي ما يشجع المستثمرين ويجذبهم إلى المدن الجديدة[19].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

3- الأهداف البيئية:

يعتبر من أهم دوافع وأهداف الإدارة البيئية للمدن الجديدة الوصول إلى بيئة حضارية صحية توفر لقاطنيها الرفاه والأمن الصحي والعيش الأفضل، حيث يعد هذا هو الدافع الأساسي إلى استخدام الإدارة البيئية في المدن الجديدة في كثير من دول العالم بغرض تحقيق التنمية المستدامة ومع التطورات المشهودة في مجال تهيئة الإقليم والبيئة الحضارية والعمرانية فان الجزائر وعلى غرار دول العالم تبنت فكرة التنمية المستدامة التي تعتبر مصطلح حديث النشاة يقصد به العمل على جعل الموارد الحالية كافية لتلبية متطلبات العيش الكريم في بيئة صحية من جميع الجوانب دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلة في العيش بذات الموارد، ومن اهم الاهداف الاقتصادية للإدارة البيئية للمدن الجديدة: (20)

- إدراج البعد البيئي في عملية التخطيط العمراني والحضري مع الحرس على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.

- محاربة التعدي على الأراضي الزراعية مع التصدي للزحف العمراني عليها.

- العمل على وضع خطط ومناهج قصد تذليل الصعوبات والمشاكل الموجودة في المدن القائمة وذلك بالاتجاه خارج مناطق العمران لتخفيف الضغط الموجود داخلها.

- خلق بيئة عمرانية وحضارية اكثر تنظيما مع ادراج البعد البيئي في عملية التخطيط للمدن الجديدة في جميع مراحله.

- العمل على إقامة مدن صديقة للبيئة قصد القضاء على مشكلات التلوث البيئي الذي تعاني منه المدن بصفة عامة.

ثانيا: أدوات تطبيق الإدارة البيئية في المدن الجديدة في إطار التنمية المستدامة

إن الإدارة البيئية تعرف كوسيلة للوصول إلى التنمية المستدامة حيث بدأت الدول في العالم الاهتمام بالإدارة البيئية لكونها أحد المتطلبات الضرورية لتحقيق التوازن البيئي، مما شجع العديد من الحكومات إلى صياغة أدوات ومواصفات تشريعية للإدارة البيئية، وتحاول استخدامها على أساس تطوعي إلى أن أصبح من الشروط المهمة في التعامل بين الشركات والهيئات والمنظمات، وصولا إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية، ولنجاح أي إدارة بيئية في بلد ما خاصة في مجال المدن والعمران يعتمد على

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تضافر عدة عوامل مشتركة وفي ما يلي نبذة مختصرة وسريعة عن بعض الاليات والأدوات الأكثر مناها مناسبة لتحقيق الاستدامة البيئية في الأوساط الحضرية: [21]

1- المؤشرات الحضرية:

وهي الوسيلة الأساسية للحصول على معلومات أساسية عن جودة البيئة الحضرية ومشكلاتها وانماطها، كما انها تسمح بتقييم الأوضاع القائمة وكذا القيام بعمليات الترتيب داخل المدن وبينها وتتبع تلك المؤشرات من سياسات تحسين جودة الهواء والماء وتحسين عمليات تجميع النفايات وكذا سبل التخلص منها مع التأكيد على الاستدامة في استخدام الموارد، وتحسين البيئة الحضرية، ومن أهم هذه المؤشرات: تركيز ملوثات الهواء، معالجة مياه الصرف الصحي، تسيير النفايات وطرق التخلص منها استخدام الطاقات المتجددة، التحكم اكثر في نتائج الكوارث الطبيعية، فنسبة الطاقة المستخدمة من كل فرد[22].

2- تحليل الأثر الايكولوجي:

ويقوم هذا المؤشر على دراسة المساحة الفعلية من الأراضي الزراعية والغابات ومسطحات التخلص من المخلفات التي تحتاجها مدينة ما للحفاظ على جودة بيئتها الحضرية، غير ان هذا العنصر يتطلب اتباع الخطوات التالية:

- تجميع بيانات عن الحجم السكاني للمدينة، مساحة المدينة، الموارد المستهلكة سنويا، والإنتاج السنوي للمخلفات.

- تجميع احتياجات مسطحات الأراضي والبحار وتحديد الأثر الايكولوجي لكل فرد، مع مقارنة هذه الأرقام بمسطحات المدينة والدولة والأثر السابق للمدينة ومتوسط الأراضي المتوفرة عالميا.

- ترجمة استهلاك الموارد إلى مسطحات الأراضي والبحار المطلوبة لانتاج هذه الموارد ومسطحات الأراضي المطلوبة للتخلص من المخلفات[23].

3- التقييم الاقتصادي:

المشكلات البيئية الحضرية لها تكلفة اقتصادية مرتبطة عادة بانخفاض الإنتاج والاختناقات وزيادة احتياجات الرعاية الصحية، ومن أساليب التقييم الاقتصادي، قياس تكلفة الاستبدال، النفقات الفعلية للوقاية والتجنب[24].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أ- إرشادات الجودة البيئية: ويتم وضع هذه الارشادات على أساس النظريات والمعلومات العلمية السليمة وذلك لتحديد أهداف وغايات العمل البيئي داخل اطر زمنية متنوعة، وهي ليست أداة لتحديد ما هو مقبول أو غير مقبول وإنما مؤشر للأوضاع البيئية المفضلة ويتم استخدامها عند وضع الأهداف البيئية على أساس العلاقة طويلة المدى بين تركيز الملوثات والاثار البيئية وهذه الارشادات تتخذ ثلاث مداخل عند وضعها: (25)

- تقبل زيادة معتدلة في تركيز الملوثات مقارنة بالحالة الطبيعية.
- تقليل مستويات التلوث إلى الحد الذي لا تزيد فيه الملوثات عن اقل تركيز معروف لاحداث اثار بيئية سلبية.
- إزالة كافة الملوثات مع هدف الحفاظ على الحالة الطبيعية القائمة.

ب- المراجعة البيئية: وهي أداة لتقليل المساءلة القانونية وتجنيب تكاليف التوافق مع القوانين والتنظيمات والتي ترتبط بالمشروعات الجديدة والتعرف على فرص تحسين إجراءات وعمليات التشغيل، ومن المفيد النظر إلى عملية المراجعة على أنها نوع من الاختبارات التشخيصية يتم من خلالها الوصول لفهم عميق حول موقف العمليات المختلفة من المعايير المحددة والتالي توضح ما يجب فعله للارتقاء إلى مستوى المعايير، ومن ثمة تحسين كفاءة الأداء. (26)

4- التخطيط البيئي:

و هو الالية التي يتم من خلالها تحديد استراتيجيات مختلفة تهدف إلى تحقيق غايات بيئية محددة وتجميع هذه الاستراتيجيات ومقارنتها، ويمتد نطاق التخطيط البيئي من مجرد مجموعة من الأنشطة وحتى تخطيط الأقاليم بأكملها وأي كان مستوى التفاصيل في المخطط ينصح دوما بان يكون المدخل للمخطط بسيط مع اتباع في كل الأحوال الشروط والأركان الأساسية لتخطيط البيئي.

هذا ويضاف إلى الأدوات السابق ذكرها المستخدمة في الإدارة البيئية للمدن والمناطق الحضري (إدارة المخاطر البيئية، التقييم البيئي الحضري، تقييم الأثر البيئي، التقييم البيئي الاستراتيجي) التي تعتبر هي أيضا من أدوات الادارة البيئية الحضرية.

إن الوصول إلى الوضع البيئي الأمثل يعني بالضرورة ازدهار الصناعات النظيفة

ووسائل النقل صديقة البيئة، وتحقيق التوازن بين الحفاظ على الموارد الطبيعية ومعدلات التنمية التي تؤدي إلى رفاهية المواطنين، إلى جانب حماية الحياة الفطرية وإنمائها، والوصول إلى استدامة حضرية وجودة في حيات الانسان في الوسط الحضري.(27)

خاتمة:

مما سبق تبين ان الإدارة البيئية سلسلة من الأساليب الفعالة في المعالجة المنهجية لرعاية النظام البيئي لجميع جوانب النشاط الاقتصادي، ولا يتم ذلك إلا من خلال التزام المنشأة بمسؤوليتها تجاه البيئة باعتبار المنشأة جزء لا يتجزأ منها. وباعتبار وجود علاقة مترابطة ومتشابكة بين التنمية والاستدامة وبين الاستدامة والإدارة البيئية. وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج والمقترحات وهي كما يلي:

- النتائج:

1- يواجه الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية معوقات متعددة تتمثل في تدني مستوى النوعي لهذه الإدارة وصعوبة التصدي لأشكال التلوث الناجمة عن سوء التخطيط مما يعكس القصور في وضع الركائز البيئية للإدارة في المجال الحضري.

2- قصور التخطيط الشامل للانشاء والصيانة والإصلاح وان تتضمن التشريعات والقوانين المنظمة للتوسع العمراني ما يعزز ويدعم التوجه إلى الاستدامة البيئية في الأوساط الحضرية.

3- تتعرض البيئة الحضرية لاربعة أنواع من المشكلات:

- مشكلات الحصول على البنية التحتية والخدمات البيئية.
- مشكلات التلوث الناتج عن المخلفات الحضرية والانبعاثات.
- مشكلات تدهور الموارد.
- مشكلات الاخطار البيئية.

4- تواجه الإدارة البيئية في مسعاها لتحقيق جودة الحياة بالبيئة الحضرية تحديات تنوع المجالات العلمية المتصلة بقضاياها البيئية، واختلاف وجهات النظر بين المجالات وتنوع القضايا البيئية والحاجة لوجود قائمة بالاولويات البيئية.

5- ضعف أساليب التسيير الإداري والتقني التي تثبت عدم فعاليتها في تحقيق

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الحماية للبيئة في الأوساط الحضرية.

6- غياب التخطيط لسياسة إسكان مرنة تتفق مع متطلبات السكان وامكانياتهم الاقتصادية لتجاوز الضائقة السكنية لضمان نمو وتماسك المدينة لتحقيق التنمية العمرانية والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد الاستفادة منها.

- الاقتراحات:

1- حث الوزارات والمؤسسات التخطيطية في الدولة بالالتزام في إدخال معايير حماية وتحسين البيئة ومكافحة التلوث والاستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة، في المدن الجديدة.

2- تفعيل دور مديرية البيئة على مستوى الولايات ووضع أقسام للبيئة في أماكن تواجد المشاريع العمرانية والحضرية لتحقيق شعار (تنمية حضرية بلا تدمير للبيئة) وبالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة والجهات الرسمية المعنية.

3- تفعيل دور البعد البيئي في المشاريع العمرانية لتحقيق منظومة التنمية المستدامة.

4- المساعدة وتنشيط استخدامات الطاقة والطاقة المتجددة من أجل تعزيز المشاريع الإنمائية صديقة البيئة وحماية حقوق المستهلك من أجل العيش في وسط حضري وعمراني نظيف.

5- نشر الثقافة البيئية في الأوساط الحضرية في كافة مؤسسات الدولة سواء كانت جهات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني لها علاقة بالبيئة بهدف الحد من ملوثات البيئة الحضرية.

6- زيادة الوعي على مستوى المجتمع ككل وتشجيع متخذي القرار على تضمين الجانب البيئي في معظم المشاريع الحضرية ذات الطابع التنموي، ونشر ثقافة التكنولوجيا النظيفة (صديقة البيئة) في التجمعات الحضرية والمدن الجديدة.

7- العناية الخاصة بنظام الأداء البيني في المؤسسات لما لهذا النظام من دور للوصول إلى الهدف المنشود الا وهي التنمية المستدامة في الوسط الحضري والعمراني.

8- تقديم الدعم الفني للادارت التي تبدي استعدادها على تطبيق نظم إدارة البيئة، وذلك من خلال تدريب مواردها البشرية والمكلفة على تطبيق هذه الاستراتيجيات على يد خبراء مختصين في مجال العمران الحضري.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الهوامش والمراجع:

(1)- حنان طرطاق، علي اليازيد، دور التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية في الحد من المشكلات البيئية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد08، العدد01، سنة 2021، ص 541.

(2)- الصرن رعد حسن. "نظم الادارة البيئية والايزو 1400." دار الرضا، 2001، ص 27

(3)- *brodhage Christain. "devlopment durable–rensponsibility societal des entreprises, congers international avec exposition innovations le mangement durable en action." universities de genève، 4- 6 september, 2004, 45*

(4)- خلف أميرة. "الادارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع الاشارة إلى واقع التنمية المستدامة في العراق." المجلد المجلد 34. رقم العدد 04. مجلة الهندسة والتكنولوجيا، 2016. 119 الجزء (A)، ص119.

(5)- محمد الحسن، عبد الرحمان. "التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها." بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 2011، ص123.

(6)- خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 130.

(7)- طانيوس عدنان غانم، مخول، 2009، 67.

(8)- عبد الخالق عبد الله. "العرب والبيئة، قمة الأرض للتنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية." الامارات العربية المتحدة ط1، 1998، ص 104.

(9)- علام عبد الرحيم. "نظم الإدارة البيئية، حالة الدول العربية، للتنمية الإدارية." ورقة عمل، 2005، ص 82.

(10)- حملاوي، عزيزة. "أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار " – حاسي مسعود – في الفترة ما بين (2007- 2010)."

(11)- المنظمة العربية للتنمية الإدارية. "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة ".2011.

(12)- عبد الصمد، مفضي، نجوى وطلال محمد. "الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي." 2011.، ص 134.

(13)- *http/www.isesco.org.ma.28/03/2020 /15: 30 s.d*

(14)- الطائي، يوسف حجيم. "نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدماتية." دار اليازوري، 2009، ص 15.

(15)- جواد لامية، منصر حنان، اليات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قانون الجماعات الإقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، 2017، ص13.

(16)- آيت الجودي آسيا، آيت عيسى وردة، المركز القانوني للمدن الجديدة في الجزائر، مذكرة لنيل

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

شهادة الماستر، تخصص الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014، 2015، ص 14.

(17)- عبد المنعم احمد الفقي، الإدارة البيئية للعمران الحضري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط العمراني، جامعة عين شمس، مصر، 2008، ص 82.

(18)- عبد المنعم احمد الفقي، الإدارة البيئية للعمران الحضري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط العمراني، جامعة عين شمس، مصر، 2008، ص 129.

(19)- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 155.

(20)- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 158.

(21)- براهيمي شراف، أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية، أطروحة دكتوراه، إدارة اعمال، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، 2017، ص 110.

(22)- كريم بيومي، فعالية اليات التنفيذ في تنمية المدن الجديدة، رسالة ماجستير، قسم التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، 2005، ص 45.

(23)- رياض حامد يوسف عامر، تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلاءم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2006، ص13.

(24)- رشيد علاب، نظم الإدارة البيئية واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2016، 2017، ص 15.

(25)- علي محمد شاهين، إدارة الجودة والبيئة، منشورات جامعة الشام الخاصة، كلية العلوم الإدارية، 2019، ص 18.

(26)- غمام مراد، دحموني فوزي، أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية، مدكرة ماستر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، 2015، ص 06.

(27)- وناس نادية، رؤية مستقبلية لجيل جديد من المدن الجديدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة، قسم تسيير تقنيات الحضرية، جامعة ام البواقي، 2014، 2015، ص 26.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X